خلال أول 5 أشهر من العام.. و«الوطني للأسهم الكويتية» حقق صافي عوائد 15,65٪

صناديق «الوطني للاستثمار» التقليدية.. الأفضل أداءً كويتياً وخليجياً

تصدرت صناديق الأسهم التي تديرها شركة الوطني للاستثمار قائمة صناديق الأسهم الكويتية والخليجية التقليدية الأفضل أداء خلال الخمسة أشهر الأولى من العام 2025.

وحقق صندوق الوطني للأسهم الكويتية خلال شهر مايو الماضي صافي عوائد بلغت نسبتها 3,81٪+، متفوقا في أدائه على جميع صناديق الأسهم الكويتية التقليدية النشطة على أساس شهري، ليصل بصافي عوائده إلى 15,65٪+ خلال الخمسة الأشهر الأولى من العام 2025، محتلا المرتبة الأولى بين صناديق الأسهم الكويتية التقليدية وفقا لأدائها منذ بداية العام.

ويسعى صندوق الوطني للأسهم الكويتية إلى تعظيم رأس المال على المدى الطويل، عن طريق الاستثمار بشكل رئيسي في الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتعتمد إدارة الصندوق على أساليب إدارة مخاطر متطورة والتركيز على الدراسة الشاملة للسوق بهدف انتقاء أفضل الفرص الاستثمارية.

من جانبه، تفوق صندوق الوطني للأسهم الخليجية أيضا في أدائه على جميع صناديق الأسهم الخليجية التقليدية الناشطة في الكويت منذ بداية العام، محققا صافي عوائد بلغت 2,77٪+ خلال الخمسة أشهر الأولى من العام 2025. ويحرص الصندوق على تحقيق نمو طويل الأجل في رأس المال من خلال الاستثمار في أسهم شركات دول مجلس التعاون الخليجي، متبعا إستراتيجية نشطة تهدف إلى تنويع وتوزيع الاستثمارات بين مختلف أسواق هذه الدول.

أداء صناديق الأسهم الخليجية التقليدية

الصندوق	صافي العوائد خلال شهر مايو	صافي العوائد خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2025
صندوق الوطني للأسهم الخليجية	1,74٪-	2,77٪ +
الصندوق الأهلي الخليجي	1,29٪-	0,48٪-
صندوق الزخم الخليجي - المركز	2,60٪-	2,90٪-

أداء صناديق الأسهم الكويتية التقليدية

الصندوق	صافي العوائد خلال شهر مايو	صافي العوائد خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2025
صندوق الوطني للأسهم الكويتية	3,81٪	15,65٪
صندوق كامكو الاستثماري	2,75٪	11,92٪
صندوق وفرة	2,92٪	9,81٪
صندوق الساحل الاستثماري	1,06٪	8,14٪
صندوق المركز للاستثمار والتطوير	0,60٪	5,90٪
صندوق الوطنية الاستثماري	1,21٪	11,77٪
الصندوق الأهلي الكويتي	3,65٪	15,49٪
صندوق المركز للعوائد الممتازة	1,60٪	7,30٪
صندوق الرائد الاستثماري	3,73٪	14,38٪
صندوق الرؤية	2,50٪	11,10٪

مدفوعة بقوة المقومات الفنية والفرص التي يتمتع بها السوق على الرغم من التحديات الجيوسياسية المتصاعدة

2 مليار دولار.. مكاسب بورصة الكويت في جلستين

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت تحقيق مكاسبها لتصل إلى 2 مليار دولار منذ بداية تداولات الأسبوع الجاري مدفوعة بقوة المقومات الفنية والفرص التي يتمتع بها السوق على الرغم من التحديات الجيوسياسية المتصاعدة، إلى جانب عمليات شرائية تمزج بين الاسهم القيادية وخاصة بالقطاع المصرفي استباقا لبدء افصاحات النصف الأول ومن ثم تكوين المراكز الاستثمارية، فضلا عن اسهم اخرى نشطة بالسوق الرئيسي منذ بداية الاسبوع الجاري.

وتشهد البورصة زخما متزايدا في الأداء خلال الأسبوع الجاري، وسط مؤشرات قوية تعكس متانة الأسس الفنية للسوق، واستمرار تدفق السيولة عند مستويات مرتفعة تعكس ثقة المستثمرين، سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات، وتشير المؤشرات إلى أن السوق يسير في مسار صاعد مستقر بالوقت الراهن، مدفوعا بتركيبة نوعية من المحفزات الفنية، إلى جانب تماسك واضح في أداء الأسهم القيادية التي باتت تشكل مظلة أمان لعموم المتداولين.

ويعزز الأداء المالي القوي للشركات المدرجة، لاسيما القيادية منها، قاعدة الثقة في السوق، إذ تعتمد هذه الشركات على نماذج تشغيلية واضحة وعوائد مستدامة، الأمر الذي يجعلها محط اهتمام محافظ استثمارية ضخمة تتبع استراتيجيات مبنية على تقييمات واقعية ومكررات ربحية مدروسة، كما أن العديد من هذه الشركات أظهر مرونة عالية في مواجهة التحديات الاقتصادية والإقليمية، ما ساهم في تحصين السوق ضد أي هزات مفاجئة، وأبقى مؤشراته ضمن نطاقات فنية آمنة.

وارتفعت مؤشرات بورصة الكويت جماعيا بنهاية تداولات جلسة أمس، إذ صعد مؤشر السوق الأول 0,45٪ بمكاسب بلغت 45,1 نقطة ليصل إلى 8695 نقطة، كما سجل مؤشر السوق الرئيسي مكاسب 1,3٪ بإضافة 90,8 نقطة ليصل إلى 7075 نقطة، وارتفع المؤشر العام 0,52٪ بإضافة 52,1 نقطة ليصل إلى 8053 نقطة.

وتعكس المؤشرات اليومية والأسبوعية للبورصة مسارا صاعدا متدرجا، مدعوما بتحركات مدروسة من قبل المتداولين الذين باتوا يستندون إلى قراءات تحليلية متقدمة، مستفيدين من استقرار السيولة، وتوزيعها الذكي على قطاعات متنوعة، مما يضفي توازنا على حركة السوق. ويتضح من سلوك التداولات أن هناك تماسكا واضحا وسط معدلات سيولة متداولة مستقرة، ما يشير إلى وجود قوة شرائية تستهدف بناء مراكز استثمارية تدريجية، لا تعتمد فقط على المضاربة السريعة، بل تراهن على مسار صاعد طويل الأمد.

وتبلورت مكاسب المؤشرات، في ارتفاع القيمة السوقية بنحو 323 مليون دينار بنسبة 0,7٪، ليصل إجمالي القيمة إلى 48,12 مليار دينار ارتفاعا من 47,79 مليار دينار نهاية جلسة أول من أمس، وبذلك تكون البورصة الكويت قد اضافت 625 مليون دينار في آخر جلستين.

وتراجعت السيولة بنسبة 7٪ بمحصلة 106 ملايين دينار مقابل 114,2 مليون دينار اول من أمس، ورغم تراجع السيولة للجلسة الثانية على التوالي، إلا انها تحافظ على استقرارها فوق مستوى الـ 100 مليون دينار.

ومع بقاء مستويات السيولة عند حاجز يفوق 100 مليون دينار بشكل يومي، فإن ذلك يعد مؤشرا مهما على استمرار شهية التداول المرتفعة، ما يعكس حالة من الاطمئنان السائد بين أوساط المستثمرين، رغم وجود تطورات جيوسياسية محيطة قد تكون ضاغطة في ظروف أخرى. ومع توالي الجلسات الإيجابية، فإن بورصة الكويت تبرهن مجددا على قدرتها على تجاوز الضغوط العابرة، بفضل ديناميكيته العالية، وارتكازه على قاعدة استثمارية نشطة تؤمن بإمكانية تحقيق عوائد مستقرة، سواء من التوزيعات أو من نمو رأس المال.

ولاتزال شريحة الأسهم الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في تحفيز الزخم اليومي للتداولات، إذ تحولت إلى عامل جذب رئيسي، بفضل أسعارها الحالية التي تعتبر مغرية من منظور فني، مقارنة بالقيم العادلة لها، وقد ساعد هذا على ارتفاع وتيرة المضاربات الذكية، التي تتم وفق معايير واضحة من حيث مستويات الدخول والخروج، ما يعكس تطورا في سلوك المتعاملين واستيعابهم لحركة السوق بشكل أوسع.

واستحوذت أسهم السوق الرئيسي على 47٪ من إجمالي السيولة بمحصلة 50,2 مليون دينار، الأمر الذي إلى جاذبية الاسهم المتوسطة والصغيرة بالسوق الرئيسي في الوقت الحالي إلى جانب الأسهم القيادية والتشغيلية بالسوق الأول.

وجاء سهم «بيتك» بصدارة قائمة الأكثر تداولا بـ 11,8 مليون دينار، تلاه سهم «وثاق» بـ 6,8 ملايين دينار، ثم سهم «الوطني» بـ 4,9 ملايين دينار، ثم سهم «مراكز» بـ 4,3 ملايين دينار، وسهم «وربة» بـ 3,9 ملايين دينار.

وارتفعت أحجام التداول بنسبة 5,5٪ بكميات اسهم 652 مليون سهم مقابل 617 مليون سهم اول من أمس، وجاء في صدارة الأسهم الأكثر تداولا سهم «وثاق» للجلسة الثانية على التوالي بـ 49,5 مليون سهم، تلاه سهم «سنرجي» بـ 38,3 مليون سهم، ثم سهم «اكتتاب» بـ 37,5 مليون سهم، تلاه سهم «منازل» بـ 33 مليون سهم.

وسجلت القيم السعرية لـ 91 سهما ارتفاعا أمس، مقابل تراجعها لـ 26 سهما، واستقرار 14 سهما، وارتفعت أمس المؤشرات الوزنية لـ 12 قطاعا، تصدرها «سلع استهلاكية» بـ 3,8٪، تلاه «تكنولوجيا» بـ 3,3٪.

وتضع مؤشرات الأداء مجتمعة السوق في موقع متقدم ضمن الأسواق الخليجية من حيث الجاذبية الاستثمارية، وتفتح الباب أمام مزيد من التدفقات المحلية والخارجية، ما يعزز فرص استمرار موجة الصعود خلال المدى القصير إلى المتوسط.

استطلاع يكشف أثر الرسوم الجمركية وارتفاع التكاليف على قرارات الشراء وأنماط الإنفاق عبر الأجيال والمناطق

تضخم أسعار الغذاء في 2025.. قلق عالمي وتحوّلات في السلوك الاستهلاكي

كشفت نتائج استطلاع عالمي حول مشاعر المستهلكين تجاه تضخم أسعار المواد الغذائية خلال 2025، عن التأثيرات الواضحة للتضخم المستمر، والتحديات في سلاسل الإمداد، والرسوم الجمركية العالمية على أنماط الإنفاق اليومية والسلوك الاستهلاكي عبر مختلف الفئات العمرية والمناطق.

وقد شمل الاستطلاع مشاركين من أستراليا ونيوزيلندا وفرنسا وألمانيا والشرق الأوسط والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث أبدى 85٪ من المشاركين قلقهم من تأثير التضخم على أسعار السلع، في مؤشر على تزايد المخاوف وتحولات ملموسة بقرارات الشراء حول العالم.

وتؤكد نتائج هذا الاستطلاع، الذي أجرته بلو يوندر الشركة المتخصصة عالميا في التحول الرقمي لسلاسل الإمداد الشاملة، مدى عمق وتأثير التضخم على الحياة اليومية للمستهلكين، ونجد أن المستهلكين يتعاملون مع واقع اقتصادي غير مستقر، بدءا من تقليل التسوق للمواد التموينية، وتخفيف الإنفاق على بعض المشتريات، مرورا بالتوجه نحو المتاجر التي تبيع المنتجات بأسعار مخفضة، وانتهاء بإعادة ترتيب الأولويات المالية، وفي الوقت نفسه يتعين على محلات التجزئة التكيف مع ذلك بسرعة ومرونة. وذكر الاستطلاع أن عوامل التضخم هي: الرسوم الجمركية، وارتفاع تكاليف العمالة والمواد الخام، وزيادة هوامش الأرباح. وأفاد ما يقارب نصف المشاركين 49٪، بأن الرسوم الجمركية العالمية الجديدة، تمثل العامل الأبرز في ارتفاع أسعار السلع الغذائية، تليها زيادة أسعار المواد الخام 42٪ وارتفاع تكاليف العمالة في التصنيع ومعالجة الأغذية 39٪ ثم ارتفاع هوامش الأرباح للعلامات التجارية والمصنعين 33٪.

وتختلف النظرة إلى السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار حسب المنطقة، ففي الولايات المتحدة 65٪ والمملكة المتحدة 56٪، ومنطقة الشرق الأوسط 50٪، حيث يرى المستهلكون أن الرسوم الجمركية تعتبر العامل الأبرز.

أما في أستراليا ونيوزيلندا 50٪، فيعتقد المستهلكون أن السبب يعود إلى زيادة هوامش الأرباح التي يخطط المصنعون والعلامات التجارية لتحقيقها، في حين يرى 48٪ من الفرنسيين و47٪ من الألمان أن السبب الرئيسي يعود إلى ارتفاع تكلفة المواد الخام.

وفي هذا الصدد يبرز التباين بين الأجيال، فجيل الطفرة السكانية (Baby Boomers) يرى أن السبب الرئيس للتضخم الغذائي يعزى إلى ارتفاع تكاليف العمالة في الصناعة وعمليات معالجة الطعام 52٪، بينما ترى باقي الأجيال أن الرسوم الجمركية تعد السبب الأبرز.

ففي السوق العالمية الحالية، تفرض الرسوم الجمركية عبئا كبيرا على سلاسل الإمداد للمنتجات والسلع التموينية، ما يؤدي إلى تحديات في المخزون والخدمات اللوجستية، وارتفاع التكاليف على كل من تجار التجزئة والمستهلكين. وبناء على ذلك، فإن استخدام تقنيات متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تخطيط السيناريوهات، وتوفير الرؤية الشاملة لسلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية يمكن أن يساعد تجار الأغذية على التخفيف من تأثير الرسوم من خلال تعزيز المرونة وخفض التكاليف.

وأدى تأثير التضخم على فواتير المشتريات اليومية من السلع والمنتجات إلى إثارة موجة من القلق العالمي في أوساط المستهلكين، إذ صرح نحو ثلثي المشاركين 65٪ بأنهم سيقلصون مشترياتهم من هذه المواد من مختلف الفئات لمواجهة ارتفاع الأسعار، فيما سيتوجه 42٪ للتسوق في متاجر التخفيضات أو متاجر الجملة، بينما أشار الثلث تقريبا إلى تفضيل الشراء بناء على العروض والخصومات 36٪ أو التحول إلى العلامات التجارية الخاصة 34٪.

وفي هذا السياق، يقول بن وينكوب، المدير الأول لاستراتيجيات القطاعات العالمية، في بلو يوندر وينكوب: في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي، يبحث المستهلكون عن وسائل لتوفير المال في الاحتياجات الضرورية، مثل مشترياتهم اليومية من السلع والمنتجات، سواء من خلال التسوق من متاجر التخفيضات، أو البحث عن العروض، أو اختيار العلامات التجارية الخاصة.

وهذا يدفع تجار التجزئة إلى الاستثمار بشكل أكبر في تطوير علاماتهم الخاصة لتلبية هذا التغير في السلوك الاستهلاكي، كما يلجأ كبار تجار التجزئة إلى تبني استراتيجيات تقوم على التكامل الرأسي، وتغطي جميع مراحل سلسلة القيمة، بدءا من مرحلة التصنيع وصولا إلى المستهلك، لضمان تحقيق كفاءة أعلى، وتسجيل ربحية أفضل، وتقديم منتجات أكثر قدرة على المنافسة من حيث السعر.

وأوضح الاستطلاع أنه للتعويض عن ارتفاع تكاليف الأغذية، أبدى العديد من المستهلكين استعدادهم لخفض الإنفاق في مجالات أخرى. وأشار أكثر من نصف المشاركين 56٪ إلى استعدادهم لتقليل الإنفاق على الملابس والأحذية، وهي الفئة الأولى عبر مختلف الأجيال والمناطق. وتضمنت الفئات الأخرى التي عبر المستهلكون عن استعدادهم للتقليل منها: الإلكترونيات الاستهلاكية (46٪)، والاشتراكات الترفيهية والألعاب 43٪ ومستلزمات العناية الشخصية والجمال 36٪، والأجهزة المنزلية 33٪، والمشتريات المرتبطة بالسيارات 28٪.

ولم تتجاوز نسبة الذين رفضوا تقليص أي إنفاق آخر مقابل تخفيض فواتير مشترياتهم من السلع التموينية 7٪ فقط، ومن الناحية العمرية المتعلقة بشرائح الأجيال، فقد جاء جيل الطفرة السكانية في الصدارة من حيث الاستعداد لتقليص الإنفاق على الملابس والأحذية 63٪ يليه جيل إكس 59٪ وجيل زد 53٪ وجيل الألفية 50٪. وعلى الصعيد الجغرافي، فقد أبدى المستهلكون في أستراليا ونيوزيلندا أعلى استعداد لخفض الإنفاق على الملابس والأحذية 67٪ تلاهم المشاركون في الولايات المتحدة 62٪ ثم المملكة المتحدة 61٪ وجاء بعدهم المشاركون في فرنسا وألمانيا 49٪ لكل منهما، وأخيرا المستطلعة آراؤهم في منطقة الشرق الأوسط 47٪.

في إطار دعمه لحملة «لنكن على دراية»

«الخليج» يقدّم 10 نصائح مهمة للمسافرين خلال موسم السفر

بنك الخليج GULF BANK

في إطار حرصه على تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، يواصل بنك الخليج دعمه لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، وذلك من خلال بث ونشر المواد التوعوية والتثقيفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للبنك فضلاً عن وسائل الإعلام الأخرى.

وبمناسبة حلول فصل الصيف وبدء موسم السفر، استعرض بنك الخليج جملة من النصائح للعملاء أثناء السفر، وذلك لضمان استخدام بطاقاتهم المصرفية بأمان والاستمتاع بالخدمات المصرفية العديدة التي يوفرها بنك الخليج، وهي كما يلي:

- في حالة ضياع أو فقدان بطاقتك قم بإيقاف البطاقة عبر التطبيق المصرفي للهاتف أو الاتصال بخدمة العملاء الهاتفية.
- عند استخدامك أجهزة الصراف الآلي استخدم كف يدك كساتر أثناء إدخال الرقم السري ولا تطلب أي مساعدة من أي شخص في حال مواجهتك أي مشكلة من الجهاز أثناء السحب.
- تأكد من أن لديك حدودا ائتمانية كافية، وتحقق من رصيد حسابك باستمرار.
- لا تشارك أبدا رقمك السري أو رمز التفعيل (OTP) مع أي شخص.
- التأكد من قراءة محتويات رسالة (OTP)، اسم المتجر والمبلغ المراد دفعه قبل استخدام رمز التفعيل (OTP) في عمليه الدفع.
- عند قيامك بأي عملية دفع تأكد من المبلغ الذي ستقوم بدفعه قبل إدخال الرقم السري.
- تابع مصروفاتك واستخداماتك للبطاقة أثناء سفرك باستمرار عبر التطبيق المصرفي للهاتف.
- في حالة مواجهتك لأي مشكلة تتعلق بالبطاقات، اتصل فورا بمركز خدمة العملاء الهاتفية.
- يوصى دائما بالدفع بالعملة المحلية للبلد الذي تزوره.
- قم بتغيير الرقم السري بعد العودة من السفر ومراجعة جميع كشوف الحسابات الخاصة ببطاقتك، وفي حال وجود أي اختلاف يجب الاتصال بالبنك فورا.